

البيان الختامي للملتقى السابع عشر لحقوق الانسان

“دور المجتمع المدني في تعزيز حقوق الإنسان”

الأحد ١٣ أكتوبر ٢٠٢٤ (القاهرة)

في إطار حرص المجلس على التواصل الدائم مع منظمات المجتمع المدني وتعزيز الشراكة والتنسيق بين كافة الجهات والأطراف المعنية بهدف التوصل لرؤية واضحة لقضايا المجتمع ذات الأولوية ، نظم المجلس القومى لحقوق الانسان يوم الأحد ١٣ أكتوبر ٢٠٢٤ بقاعة عايده بفندق ماريوت الزمالك الملتقى السنوى السابع عشر لمنظمات المجتمع المدني بعنوان " دور المجتمع المدني في تعزيز حقوق الإنسان " .

وذلك بمشاركة ممثلي منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية المعنية بالمحافظات وهي (القاهرة – الجيزة – القليوبية – الفيوم - بنى سويف – سوهاج – الأقصر – قنا - أسوان – الإسماعيلية - السويس – بورسعيد - الشرقية – الغربية – الدقهلية – شمال سيناء) وممثلي قطاعات حقوق الإنسان بالوزارات والهيئات الحكومية وهي (الخارجية – العدل – الصحة - التربية والتعليم – التضامن - الاتصالات – الزراعة - العمل - الهيئة العامة للإستعلامات) وممثلي الجامعات المصرية وهي (جامعة القاهرة - جامعة بنها – جامعة حلوان – جامعة الأزهر – جامعة بدر) وممثلي عدد من النقابات المهنية (المحامين – المهندسين – الصحفيين) وممثلي المؤسسات الصحفية والإعلامية ، وممثلي المنظمات الدولية وهي (المفوضية السامية لحقوق الانسان – صندوق الامم المتحدة للسكان في مصر – الإتحاد الأوربي – المجلس النرويجي للاجئين – منظمة مبادرات للتغيير) وممثلي المجالس القومية المتخصصة ولقيف من الخبراء والباحثين في المجالات ذات الصلة بهدف إقامة حوار بناء من أجل إنشاء شراكات طويلة الأمد، وتبادل أفضل الممارسات وإقتراح أفكار جديدة في مجال حقوق الإنسان وبلغ عدد المشاركين في فاعليات وجلسات الملتقى عدد (٣٨٢) سواء بالحضور أو عبر برنامج زووم يمثلون كافة الجهات المذكورة أعلاه

يتكون الملتقى من جلسة رئيسية بعنوان الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان (المحور الثالث المعني بحقوق الفئات الأولى بالرعاية) ، وأربع جلسات فرعية لمناقشة المواضيع أو الأفكار ذات الصلة وهم كالتالي :

الجلسة الفرعية الأولى : حقوق المرأة و الطفل من منظور دولي وطني و أهميتها في تعزيز حقوق الإنسان
الجلسة الفرعية الثانية: تمكين الشباب و دورهم في صنع القرار العام.

الجلسة الفرعية الثالثة: حقوق ذوي الإعاقة من منظور دولي وطني و أهميتها في تعزيز حقوق الإنسان.

الجلسة الفرعية الرابعة: منظمات المجتمع المدني وحقوق المهاجرين واللاجئين.

وأختتم الملتقى أعماله بجلسة ختامية لعرض المقترحات والتوصيات من خلال ما قدمه المشاركين/ات من تفاعل ومناقشات أثرت الجلسات الموضوعية التي تناولها الملتقى ، وتلى ذلك قيام السيد مقرر الملتقى بعرض المقترحات والتوصيات التي خرج بها الملتقى، أهمها :

١. فيما يتعلق بالشباب

- يجب أن تكون هناك أدوات لجذب الشباب للمشاركة السياسية والانخراط في العمل
- وضع برامج تتعلق بالتصدي لتشويه العادات والتقاليد عبر وسائل التواصل الاجتماعي التي تؤثر على فكر الشباب
- دعم برامج التربية المدنية في الشأن العام وإعطاؤها قوة دفع داخل المدارس والمؤسسات التعليمية لأن التكوين المدني هو حصانة هامة
- أن يكون هناك اجتماعات بشكل دوري بين المجلس القومي لحقوق الإنسان وجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني
- الاهتمام بضرورة وضع برامج تمكين المرأة الريفية الشابة تمكيناً اقتصادياً

٢. فيما يتعلق بالمرأة والطفل

- أهمية تضمين الحقوق الانجابية في المناهج الدراسية
- أهمية الأسراع في إصدار قانون الأحوال الشخصية
- أهمية النظر لأوضاع المؤسسات العقابية للأحداث والعمل على تطويرها
- ضرورة الاهتمام بقضايا حقوق الطفل وجعلها على رأس أولويات الدولة
- ضرورة الاهتمام بمواجهة العنف ضد المرأة وخاصة الحيز الخاص بالأسرة

٣. فيما يتعلق بحقوق كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة

- ضرورة مراجعة اللائحة التنفيذية لقانون الأشخاص ذوي الإعاقة وذلك من خلال حوار مجتمعي
- العمل على تعزيز المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة
- النظر في إنشاء خط ساخن لذوي الإعاقة لسرعة حل مشاكلهم والتواصل معهم
- تنفيذ حملات توعية للأشخاص ذوي الإعاقة في شأن مرض الزهايمر وذوي الإعاقة الذهنية باستخدام منصات التواصل الاجتماعي

- توعية الأطفال بالأمراض الذهنية خاصة مرض التوحد

٤. فيما يتعلق بحقوق اللاجئين والمهاجرين

- تفعيل دور الاتحاد النوعي لمنظمات اللاجئين بوزارة التضامن
- ضرورة وضع اجراءات وآليات موحدة لتنظيم أوضاع اللاجئين المهاجرين
- ضرورة وضع خطة موسعة بين الدولة والمنظمات الدولية والجهات الداعمة لتقديم المساعدات التي تساعد على تخفيف الأعباء على الدولة ومؤسساتها لأحتواء الأزمة
- الاستفادة من التجارب لدول أخرى في قضايا اللجوء والهجرة مثل (الأردن)

توصيات أخرى

- تعزيز تداول المعلومات ما بين منظمات المجتمع المدني والمجالس الوطنية المتخصصة
- إيجاد آلية تشبيك ما بين جمعيات ومؤسسات المجتمع المدني والمجلس القومي لحقوق الإنسان.

بناء قدرات كوادر المجتمع المدني
